



## ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والتحديات

أ.العابد سميرة/ أستاذة مساعدة أ.عباز زهية/ أستاذة مساعدة - جامعة باتنة-

**الملخص:** تصب هذه المقالة في إطار مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرانجاتها وواقعها في الجزائر، وإبراز ما تكبده الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن ميكانيزمات وآليات للحد منها، وذلك في ظل إستراتيجية تشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خريجي الجامعات يضع هذه البرامج والآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية، وفي إطار هذه الرؤية التحليلية والتقييمية لإستراتيجيات التشغيل، والمعتمدة للقضاء على البطالة تبقى المعادلة الصعبة قائمة والمتمثلة في ضمان منصب عمل لكل راغب وطالب وباحث عنه، كما تبقى حقائق السوق والاقتصاد في رأي الخبراء هي المؤشر الحقيقي الذي يجب أن ترسم في إطاره إستراتيجية تشغيل فعالة.

**الكلمات المفتاحية:** البطالة، سياسة التشغيل، سوق العمل، الوكالة الوطنية للتشغيل، حقائق السوق والاقتصاد.

**Abstract:**

This paper discusses, on the one hand, the unemployment question in Algeria; its effects and its current situation and it highlights, on the other hand, the course of the Algerian successive governments towards successful solutions to reduce it. In this respect, several promising strategies have been adopted but the increasing number of job seekers - university graduates in particular – has made them provisory.

In the context of this analytic and evaluative vision of these strategies aiming to find effective solutions to the problem of Unemployment, the real challenge still stands; i.e. to find a job for every job seeker. Experts think that the facts given by the market and economy are the sole circle in which an effective employment strategy must be shaped.

**Key Words:**

Unemployment, Employment Policy, Labour Market, National Employment Agency. Realities of the market and the economy.

**مقدمة:**

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر والمطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

و من بين نتائج و آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر هو تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب و حاملي الشهادات حيث وصلت الى معدل 11.30 % سنة 2008، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين و أضرت خصوصا بطالبي العمل لأول مرة، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب العمل بدأ يتقلص تدريجيا، كما أن متابعة الدراسة و الحصول على مؤهل لم يعد يضمن منصب عمل. و سعيا من الحكومة الجزائرية لتفادي هذه الاختلالات الصعبة، الناتجة من عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل تكمن إشكالية هذا البحث في :

ماهي الاستراتيجيات المتبعة من الحكومة الجزائرية لتقليص معدل البطالة، خاصة فئة خريجي الجامعات، وما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في ظل الواقع الاقتصادي الذي تشهده السوق الجزائرية؟

وللاجابة على هذه الاشكالية قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول تناولنا فيه البطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى طموحات الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة، أما المحور الأخير من المداخلتنا فتناولنا فيه خطط الحكومة للقضاء على البطالة في ظل حقائق السوق والاقتصاد.

### المحور الأول: البطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية

تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه<sup>(1)</sup>.

و تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات و كذلك تسميات هذه الأنواع بين الباحثين و لكننا نلخص هذه الأنواع فيما يلي:

1. البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى ( رعاية الأطفال، السفر، الدراسة)، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فان ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة<sup>(2)</sup>.

2. البطالة الهيكلية (Structural Unemployment): تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

3. البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد و التي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج و ما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار و الأجور السائدة، فينكمش الإنتاج و قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال و هذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة.

4. البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): ويصطلح عليها أيضا البطالة الجزئية (Under Unemployment)، ويحدث هذا النوع من البطالة في موسم معين من السنة عندما يقل الطلب على العاملين في ذلك الموسم، فمثلا في موسم الحصاد يزداد الطلب على اليد العاملة، إلا أنه بعد انتهاء موسم الحصاد يصبح هؤلاء العاملون في حالة بطالة.

5. البطالة المقنعة (Disguised Unemployment): تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد. و تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة)<sup>(3)</sup>.

6. البطالة الكامنة أو المخفية (Hidden Unemployment): تعرف بأنها وضع الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم يشغلون أنفسهم ظاهرا بأنشطة لا تدر دخلا، وتتسبب في أنهم لا يبحثون عن أعمال منتجة تدر لهم دخلا.

ومن أهم أسباب البطالة في البلدان النامية يمكن تلخيصه فيمايلي:

1. نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية.
2. بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل). وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.
3. تتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية. فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية. فحينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة.
4. ظاهرة البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة. فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية (الجزائر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.
5. انبثق عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات سياسات نقدية و مالية و توجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، و نذكر منها :

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين و تقليص التوظيف الحكومي.
- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة.
- أدى تطبيق برامج الخصخصة إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30% خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات.
- وتعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له و مجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم، حيث تجاوز معدلها 19.5% سنة 2001 مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (14.4%)، والبلدان الاشتراكية سابقا (13.5%)، ودول أمريكا اللاتينية (9.9%)، وبعض المناطق الآسيوية (أقل من 4.2%).

وصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ "الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو 70 مليار دولار،

ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من المتعطلين<sup>(4)</sup>.

والجزائر كغيرها من الدول العربية، عملت على القضاء على مشكلة البطالة منذ الاستقلال في ظل الاقتصاد المخطط إلى عهدنا الحالي، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة، فقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الاستقرار و التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فما هي انعكاسات هذا البرنامج على سياسة التشغيل، وماهي آثار تطبيقه على مشكلة البطالة في الجزائر؟

لقد تم تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب العمل، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال مرحلة السبعينيات بحيث انخفضت نسبتها من 33% سنة 1967 إلى 16.5% عام 1985، لكنها سرعان ما بدأت تعرف ارتفاعا بداية من العام 1987 إلى مستوى 17% و في عام 1989 بنسبة 19%، و بدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من سنة 1993 حيث بلغت 27% سنة 1994 و 29.29% سنة 1999. وعادت معدلاتها إلى الانخفاض بداية من عام 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي 28.71%، 27.30%، 23.7%، 17% خلال الأعوام 2000، 2001، 2003، 2004<sup>(5)</sup>.

لقد ارتفع عدد البطالين خلال الفترة الممتدة بين (1992-2001) من 1.5 مليون شخص إلى 2.3 مليون عاطل، و يقدر معدل طلب العمل الإضافي سنويا بأكثر من (250000-200000) داخل جديد إلى سوق العمل بالجزائر، لذا فإن معظم التحليلات تشير إلى أنه و من أجل الحفاظ على مستويات البطالة الحالية يتعين خلق بين (250000-300000) منصب شغل سنويا، أما إذا أردنا تلبية كافة الطلب فإنه يتطلب إنشاء بين (700000-750000) منصب شغل جديد سنويا<sup>(6)</sup>.

## المحور الثاني: طموحات الحكومة الجزائرية لحل ظاهرة البطالة

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم إختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة و الاستخدام الناقص لليد العاملة، و في نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة، تتشكل أغليبتهم من طالبي العمل لأول مرة، و تقل أعمارهم عن 30 سنة و بدون تأهيل أو حاملي شهادات، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة؟

**1-2 طبيعة سوق العمل في الجزائر:** يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها، و بالتالي تسعير خدمات العمل. و تمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص و هي أن خدمات العمل توجر و لا تباع و لا يمكن فصلها عن العامل. و لا تقل ظروف العمل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض و الطلب<sup>(7)</sup>.

هناك صنفين من العوامل المحددة لطبيعة سوق العمل في الجزائر: يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل والثاني في صدمات الاقتصاد الكلي. يرتبط الصنف الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل. أما الثاني فيتعلق بنمو الانتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية<sup>(8)</sup>.

و تتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية<sup>(9)</sup>:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق العمل و وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج للموَلِّد لمناصب العمل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

ومن خلال مؤشرات البطالة والتشغيل لسنة 2008، قدر تعداد القوة العاملة حسب الناتج المحلي الإجمالي بـ: 10.315000 فرد في ديسمبر 2008، حيث سجلت نسبة النشاط المقدرة بـ: 41,7% (الجدول 1) إرتفاعا طفيفا بالمقارنة مع 2007 أين بلغت 40,9%. ويقدر تعداد اليد العاملة النشيطة الحالية بـ: 9.146.000 فرد أي ما يساوي نسبة نشاط 26,6%: 16,6% في المناطق العمرانية و 10,0% في المناطق النائية. وتمثل النسبة 15,6% مجموع الفئة السنوية النشيطة.

وتقدر نسبة اليد العاملة النشيطة من الفئة التي في سن العمل بـ: 37,0%، ويمثل الأجراء ذوي المناصب الدائمة 35,0% من اليد العاملة النشيطة ويمثل الأجراء ذوي المناصب غير الدائمة والمتربصين والرعاية العائلية 36,0%، فيما يمثل المستخدمون والمستقلون 29% من مجموع اليد العاملة النشيطة.

وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية القطاعات (التجارة، الإدارة العمومية وخدمات أخرى) والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة مما يمثل 56,6% من إجمالي اليد العاملة النشيطة. ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 17,2%، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة 13,7% و قطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة 12,5%.

وتقدر نسبة العاطلين عن العمل بـ: 11,3% أي 1.169.000 فرد مما يمثل نسبة بطالة تقدر بـ: 11,3%، حيث نلاحظ انخفاضاً في نسبة البطالة مقارنة بـ: 2007. وتقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بـ: 25,8%. والشباب هم الشريحة

الأولى المتأثرة بالبطالة حيث أنها تمثل ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل (4/3)، أي 75.0%، تقل أعمارهم عن 30 عاما و87.8% لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما.

تعريف:

- ✓ **الفئة النشطة:** تتمثل في الفئة السكانية بين (16 و 60 سنة) و التي تملك القدرة و الرغبة و الاستعداد للعمل و الذين يقدر على أداء هذا العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه. وتنقسم الفئة النشطة إلى قسمين بارزين هما: المشتغلون فعلا . العاطلون (البطالون).
- ✓ **معدل النشاط:** حجم القوى العاملة ( الفئة النشطة) إلى حجم السكان في سن النشاط.
- ✓ **معدل الاشتغال:** حجم السكان المشتغلون فعلا إلى مجموع السكان.
- ✓ **معدل العمالة:** نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل.
- ✓ **معدل البطالة:** نسبة السكان العاطلين عن العمل إلى الفئة النشطة.

**2.2 البرامج المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل:** إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة إستلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكله أساسا على المستوى المركزي في مديرتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديرتين ولائيتين، الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).
- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).
- كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق العمل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية العمل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني. وتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي:

#### أولا- البرامج الأولية لمكافحة البطالة

**1- برنامج تشغيل الشباب:** هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة. يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق "صندوق مساعدة تشغيل الشباب" الذي تم إنشائه خصيصا لذلك. وتحت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو "جهاز الإدماج المهني للشباب" سنة 1990.

**2- جهاز الإدماج المهني للشباب:** عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.

#### ثانيا- أجهزة التشغيل المؤقت

**1- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب، فقد ظلت الى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي العمل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية<sup>(10)</sup>، كما هو مبين في الجدول (2) في الملحق.

**2- عقود ما قبل التشغيل:** وجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998، إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات، ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. و تمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وتتمثل مدة العقد في سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ولمدة 06 أشهر بطلب من الموظف.

**3- برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:** تم وضع هذا البرنامج في سنة 1997، عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ 50 مليون دولار. وهو موجه أساسا إلى البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط، بحيث أن الوظائف المعروضة مؤقتة، وتتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات.

**4- برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة:** أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة بإتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الاستفادة من 2.800 دج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

#### ثالثا- خلق النشاط

**1- القروض المصغرة:** هو عبارة عن برنامج لترقية ومكافحة البطالة والفقير أنشأ سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الراغبين في خلق نشاط مستقل، أو العمل في المنزل، والتشغيل الذاتي، المهن الصغيرة والحرف، وغير القادرين على الاستفادة من برنامج المؤسسة الصغيرة.

**2- إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئت في 1994، وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل. قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بإنشاء "مراكز البحث عن العمل"، "ومراكز مساعدة العمل الحر"، والتكوين بمفهومه الواسع.

**3- المؤسسة المصغرة:** إنطلق هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997، يهدف هذا الجهاز الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الى دعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مؤسسات مصغرة، يبادر بها متعاملون شباب، ويبين الجدول رقم (3) مناصب العمل التي تم استحداثها لعام 2008 عن طريق المؤسسة المصغرة.

وقد تم استحداث جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني (DAIP)، الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة، ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات،
- عقود الإدماج المهني،
- عقود تكوين / إدماج.

**2-3 إستراتيجية التشغيل والتدفق الهائل لخريجي الجامعات:** أشارت إحدى تقارير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وأن معدلها يرتفع في أوساط ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، لتصل إلى 3 أضعاف في الجزائر<sup>(11)</sup>. هذا التقرير يعكس من جهة مدى تمتع غير المتعلمين بحظ الحصول على عمل أكثر من المتعلمين، ومن جهة أخرى عدم وجود توافق وموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ولعل الجزائر من البلدان التي تخطى بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد على سوق العمل سنويا، في ظل واقع محبط تصطدم به هذه الشريحة لتتأكد مقولة الشهادة لا تكفي للحصول على وظيفة.

ويقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين ب 120 ألف حامل شهادة جامعية<sup>(12)</sup>. وهذا يمثل عبء إضافي لبقية شرائح المجتمع التي تصطف في طابور طالبي العمل، ليبقى أمل الحصول على منصب عمل مرهون بالعديد من الاعتبارات التي يتطلبها سوق العمل، والتي من المفترض أن تتوفر في خريجي الجامعات.

إن الحكومة الجزائرية لم تتوانى في البحث عن آليات لحل هذه المعضلة مبدية اهتمام كبير في برامجها لتشغيل خريجي الجامعات، حيث اعتمدت إستراتيجية تقوم على مقارنة أساسها الجانب الاقتصادي وتكوين قوة عاملة مدربة، وكأولوية محاولة تقليص معدل البطالة إلى 9 % بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و 450 ألف منصب عمل كل عام<sup>(13)</sup>، ومنذ 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، وبعد 10 سنوات تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى وعمولة الاقتصاد، ليتم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات بربط مسألة تسيير بطالة الجامعيين بالقطاع الاقتصادي وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج.

إن إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها حاملي الشهادات الجامعية كموارد بشرية مؤهلة يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بان مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة اقتنع أكثر من أي وقت مضى بان هذا خطأ شائع لا بد من تصحيحه. إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتطلب

استحداث همزة وصل بين الجامعة والمحيط، كما ان اختيار التخصصات في مختلف مراحل التعليم وربطها بالتدريب المستمر من شأنه خلق موارد بشرية مؤهلة معرفيا ومهنيا، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لإحداث التوازن.

وأخذت الدولة على عاتقها دعم المستخدمين من خلال المساهمة في دفع أجر الشاب الجامعي وإشراك الوكالة الوطنية للتشغيل في شؤون الجامعيين، وتوظيفهم والتفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعومة، التي تمكن من تحويل منصب العمل بعقد إدماج على نفقة الدولة إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.

**2-4 تحديات التعليم الجامعي في الجزائر:** إن البحث عن آليات لحل معضلة البطالة يظل جهد مشترك بين الفاعلين في الدولة من أجهزة ووزارات، وتظل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام تحدي حقيقي في محاولة تكييف ما تضحخه من موارد بشرية مؤهلة مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي، وكيفية إدماجهم بكل معارفهم ومؤهلاتهم العلمية في مناصب عمل ملائمة. ولكن التعليم العالي في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي<sup>(14)</sup>:

1. الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث قدر سنة 2008 ب: 750000 طالب ووصل إلى أكثر من 1500000 طالب سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة، بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة (36 جامعة، 16 مركز جامعي، 16 مدرسة عليا إضافة إلى الأحياء الجامعية والمطاعم ووسائل النقل).

2. قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي على أبواب التقاعد.

3. نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محالوات فردية، وليست سياسة تعليمية.

4. التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحضى بها في السابق.

5. هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.

6. البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

7. تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

ولقد ظهر الاهتمام جليا بضرورة البحث عن آليات لتحقيق الموازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وكرهان تم إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة في الجامعات، وإثراء التواصل والتنسيق بينها وبين المحيط الاقتصادي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية. ويهدف تكييف الشهادات مع متطلبات سوق العمل، تم في إطار الإصلاح الجامعي العمل على إشراك الباحث في تكريس العلم والمعرفة وتكييف مجموعة من التكوينات وسوق العمل، فالقطاع الاقتصادي والاجتماعي أصبح يشارك في وضع الشهادات ذات البعد المهني، من خلال طرح الانشغالات والوظائف التي يريد أن يتمرس فيها الطالب حتى يكون جاهزا للشغل بعد تخرجه.

### المحور الثالث: خطط الحكومة للقضاء على البطالة وحقائق السوق والاقتصاد

**3-1 برامج طموحة لكن؟:** إن ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية ومالية مكنها من الحصول على حصانة مالية في مواجهة الأزمة المالية، إذ يساهم النفط والغاز بـ 60% من موارد الخزينة و 97% من الصادرات، وقد بلغ الفائض التجاري خلال السداسي الأول من 2010 قيمة 6 مليارات دولار واحتياطي الصرف تجاوز 147 مليار دولار وتميل مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى استقرار بمعدل التضخم 5.7% ومعدل بطالة قدرته الحكومة بـ 11%، كما قدرت نسبة النمو الاقتصادي خلال شهر أوت 2010 بـ 9% خارج المحروقات الذي يرجع إلى الإنفاق العمومي، الذي بلغ سقف 300 مليار دولار خلال 10 سنوات الأخيرة لترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال التشغيل اعتمدت الحكومة برامج أقل ما يقال عنها أنها طموحة من خلال التركيز على:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل.

- ترقية التكوين التأهيلي.

- إيجاد سياسة محفزة لإنشاء مناصب عمل من خلال خلق تحفيزات في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

- عصنة تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل.

- وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات.

ويرى الخبراء أن غنى الجزائر بالموارد الطبيعية مكنها من تجاوز الأزمة المالية، وأنها سوق واعد بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة بعدما خصصت الحكومة استثمارات حكومية بقيمة 286 مليار دولار ستنفذ خلال 2010 و 2014 كخطة للرقى بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن تبقى البطالة مشكل قائم يتطلب جهود وإجراءات إضافية تتوافق ومعطيات السوق والاقتصاد. في ظل هذه التحديات وضعت الحكومة الجزائرية عدة خطط، محاولة منها تقليص معدل البطالة إلى 9% بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و 450 ألف منصب عمل<sup>(15)</sup>، ومنح تحفيضات ضريبية للشركات التي تساهم في خلق مناصب شغل. إضافة إلى تنويع طرق تمويل المشاريع لفائدة الشباب، غير أن سعي الحكومة في وضع تدابير العمل يثار حولها في نظر الخبراء عدم جدوى هذه السياسة، في ظل تجاهل حقائق السوق والاقتصاد الذي يعتمد كلياً على مداخيل النفط. فبعد 10 سنوات من تطبيق سياسة التشغيل في الجزائر نجد:

- ارتفاع مستوى الواردات في الربع الأول من 2011 بنسبة 10% عن نفس الفترة لسنة 2010.

- انخفاض نصيب الإنتاج الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى 5%.

- ارتفاع حصة التوظيف العمومي من الكتلة النشطة إلى 15% مما يدل على عدم إنتاجية سوق التشغيل.

- ارتفاع كمية الاحتياطي غير الموظف في البنوك العمومية إلى 1400 مليار دينار أي 17 مليار دولار.

إن هذه الحقائق والمؤشرات لا يجب تجاهلها من قبل الحكومة التي تسعى للبحث عن آليات لرسم سياسة تشغيل فعالة في ظل

اقتصاد يعتمد كلياً على مداخيل النفط.

**2-3 إستراتيجية الحكومة في ظل تقييم الخبراء:** إن قرار الحكومة بضخ مليار دولار لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتخصيص ثلث المبلغ لدعم مشاريع لفائدة الشباب، أثار ردود أفعال خبراء الاقتصاد حول تداعيات هذه الإجراءات على الاقتصاد لا سيما معدل التضخم طالما أن الأنشطة الممولة غير منتجة للشروة.

حيث يرى الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى أن نتيجة ضخ السيولة لغرض التشغيل فاشلة، بسبب الطابع الاجتماعي للعملية وعدم تطبيق معايير النجاح على المؤسسات الجديدة، إضافة إلى ارتفاع أعباء القروض والإيجار والعقار. وهذا ما حمل السلطات العمومية للضغط على تلك الأعباء، من خلال ما تناوله قانون المالية التكميلي لسنة 2011 من إجراءات تخص تخفيض الفوائد على القروض، ورفع سقف القروض بدون فوائد والتنازل عن العقار الزراعي بأكثر مرونة لفائدة الامتياز، وإطلاق مشروع 36 منطقة صناعية وتمديد فترة الإعفاء من الأداء الجبائي لفائدة حملة المشاريع<sup>(16)</sup>.

وصنف الخبير الإجراءات المتخذة على أنها تدخل في إطار الطابع الاجتماعي البحث نظرا ل:

- غياب الرؤية لدى الحكومة للتوجيهات المفضلة للاستثمار.
- طبيعة السوق الوطنية وتفتحها على السوق الخارجية مما يعيق التسويق أمام المستثمر الصغير.
- غياب ثقافة المقابلة لصالح قطاعي التجارة والمناولة.

ويخلص الخبير إلى أن ضخ الأموال له انعكاس على رفع الطلب على النقود في السوق الداخلية دون مقابل من الناتج مما يزيد

معدل التضخم. وكحل يرى الخبير:

- توجيه آليات وحوافز التشغيل نحو القطاعات كثيفة العمالة ومرتفعة القيمة المضافة كالصناعات البتروكيميا، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، الإلكترونيك، والصناعات المعرفية.
- تملك أصول المؤسسات المتعثرة
- إطلاق شركات صغيرة ومتوسطة بملكية حكومية بحتة في القطاعات المذكورة سابقا ثم خصخصتها وإسناد تسييرها للكفاءات الشابة الطموحة.

أما الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري فيرى بأنه لا بد من استحداث مقاولات جديدة بدلا من هدر الأموال على حلول مؤقتة ويحصر العراقيل التي تواجه عملية التشغيل في<sup>(17)</sup>:

1. عجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف.
2. عدم التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات التشغيل.
3. ضعف الوساطة في سوق العمل.
4. الخلل في التقريب بين العرض والطلب.
5. عدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل.

6. انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الاستثمار.

وبالنسبة للمستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي مالك سراي، فإن معدل النمو المحقق في الخمس سنوات الماضية المتراوح بين 4.5% و 5% لا يكفي لتشغيل أكثر من 280 ألف شاب، وان المعدل الأنسب لا بد أن يستقر في حدود 6% في غضون 5 سنوات القادمة للحد من المشكلة<sup>(18)</sup>.

وأثار الخبير عدة نقاط هامة تعيق إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة، والمتمثلة في التناقض القائم بين معالم الإستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الإداري البحث، وان توفير مناصب العمل بشكل مؤقت هو قرار سياسي بعيد عن معالجة اقتصادية وفعالية للمشكلة، كما أن هناك تباين كبير في نسب البطالة جغرافيا بسبب سوء توزيع الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية<sup>(19)</sup>.

ومن جهة فان أكبر جهاز حكومي للتشغيل المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يقر بمساهمته في تخفيض البطالة إلى 10% أي ما يمثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين بطل في 2001، وانه تم استحداث 22 ألف مشروع في 2010 مقابل 10 ألف مشروع في 2008 و 20 ألف في 2009، ورغم هذا فان 20% من هذه المشاريع لا زالت تعاني من مشاكل عويصة مرتبطة أساسا بالتسيير ومعطيات المحيط الاقتصادي والنسيج الصناعي المحلي.

وبالنسبة للحكومة فإنها ترفض وصف سياسة التشغيل المتبعة بالفاشلة وترجع مشاكل التشغيل في غياب المتابعة المحلية للإستراتيجية الوطنية، وسوء ترجمتها على المستوى المحلي، و قد أعلنت مصالح الوزير الأول في حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية عن خلق 5556 منصب شغل كل يوم بين الفترة الممتدة من 1 جانفي 2011 إلى 30 جوان الماضي في القطاعات التالية: الخدمات والإدارة والفلاحة والغابات والصناعة منها الصناعات البتر وكيماوية.

وقد خلفت هذه البيانات تعجب خبراء الاقتصاد، ومنهم البروفيسور عبد الرحمان تومي الذي يرى بأن هذه الأرقام تتناقض والأرقام الخاصة بالتضخم والبطالة، مبررا ذلك باستحالة بقاء التضخم عند حدود 4% بعد ضخ حوالي 29 مليار دولار في الاقتصاد في ظرف قياسي. ويضيف بأنه في حال صحة هذا الرقم بالنسبة لمناصب العمل فإن معدل البطالة سينخفض من 10.2% في جانفي 2011 إلى أقل من 1% نهاية جوان وهذا يعني أن عدد البطالين في الجزائر لا يتعدى 100 ألف بطل وأن الاقتصاد الجزائري متقدم عن الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية وهي أرقام وهمية لا تعكس حقيقة الاقتصاد والسوق الجزائري.

**خلاصة:** مما سبق يتضح أنه برغم الإمكانيات المسخرة و الجهود والتدابير المتخذة للحد من البطالة، تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيدها أو افتقار الشباب لروح المبادرة. و يمكن اعتبار آراء وتوصيات الخبراء الجزائريين بمثابة تقييم فعلي لإستراتيجية التشغيل في الجزائر، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة من أجل تنسيق الجهود في إطار البحث عن إستراتيجية فعالة لحل معضلة البطالة.

الهوامش

- 2- محمود يونس، وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003، ص 240.
- 3- عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 1999، ص 215.
- 4- تقرير منظمة العمل العربية لسنة 2005.
- 5- توات عثمان، تباي آمال، التشغيل والبطالة في الجزائر، بحث ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
- 6- نفس المرجع السابق.
- 7- حسن الحاج، "مؤشرات سوق العمل"، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- 8- Kangni Kpodar , **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?**, IMF Working Paper; 2007.
- 9- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، ملف صحفي، 2008.
- 10- مشروع التقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002.
- 11- حمدي سليم، منظمة العمل العربية، "معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ"، جريدة الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 10828، 2008/06/21. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10828&article=479653&state=true/details.asp>
- 12- يوسف تازير، الحكومة الجزائرية تحاول إحباط الثورة وشراء السلم الاجتماعي بحرب على البطالة، الجزائر: 2011/03/10. متاح على الموقع <http://www.maghress.com/mohammediappress/10329>
- 13- هيام الهادي، "شباب الجزائر متفائل لخطة الحكومة لتقليص البطالة"، 2008/03/25. متاح على الموقع: <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml>
- 14- نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر، "التحديات، الرهانات وأساليب التطوير"، متاح على الموقع: [www.hoggar.org](http://www.hoggar.org). بتاريخ 2011/08/29.
- 15- بوعلام غمراسة، بشير مصيطفي، "خطة الحكومة الجزائرية لمعالجة البطالة تتجاوز حقائق السوق والإقتصاد"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11854، 2011/05/13. متاح على الموقع: <http://aawsat.com/details.asp>
- 16- تعزيت خالد، جامعيون في حاجة إلى الإندماج في سوق العمل، الجزائر، 2008/11/23، متاح على الموقع <http://www.djazaress.com/echaab/2660>
- 17- نفس المرجع السابق.
- 18- نفس المرجع السابق.

## الملحق

## جدول (1): بعض المؤشرات المركبة لسنة 2008

البرامج	1999			1998			1997			السنوات
	عدد المستفيدين	المعادل بالداينين	التكلفة	عدد المستفيدين	المعادل بالداينين	التكلفة	عدد المستفيدين	المعادل بالداينين	التكلفة	
ESIL <sup>1</sup>	157.567	68.323	2.431	152.943	72.212	1.316	181.225	86.157	2.312	

المصدر: الديوان الوطني

www.ons.dz

جدول (2): ملخص لأهم

المستفيدين، ومناصب

وكذا المبالغ المالية

للاحصاء

البرامج وعدد

العمل المؤقتة والدائمة

المخصصة لها بملايير دج

3.923	47.819	128.641	2.523	34.589	83.842	1.179	20	86.093	TUPHIMO <sup>2</sup>
504	135	135	504	134.715	134.715	4.615	133.943	133.943	AIG <sup>3</sup>
323	2.196	2.196	121	6.544	6.544	-	-	-	CPE <sup>4</sup>
11.717	253.338	423.404	9.000	248.060	378.044	8.106	240.100	401.261	المجموع
3.187			2.782			2.762			بملايير درج PIB
46.250			36.282			33.761			تكلفة نصب العمل
0,37			0,32			0,29			PIB النفقات/

المصدر: وزارة العمل والحماية الإجتماعية.

<sup>1</sup>- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.

<sup>2</sup>- برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستخدام المكثف لليد العاملة.

<sup>3</sup>- نشاطات ذات المنفعة العامة.

<sup>4</sup>- عقود ما قبل التشغيل.

### جدول (3)

استحداث مناصب العمل عن طريق المؤسسة المصغرة سنة 2008 (إلى غاية 31 جويلية 2008)

المجموع		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة		الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	
عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع
16492	6643	2398	1786	14094	4857

المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية

### جدول (4)

توقعات خلق مناصب عمل عن طريق المؤسسات المصغرة (2009-2013)

المجموع		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة		الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	
عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع

275000	87134	47800	17834	227200	69300
--------	-------	-------	-------	--------	-------

المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية